

بسم الله الرحمن الرحيم

كلية المستقبل الجامعة

مادة حقوق الانسان

قسم تقنيات المختبرات الطبية

م . م / كرار هادي سهر الجبوري

الديمقراطية وفق مبادئ حقوق الانسان

الديمقراطية إحدى القيم الأساسية لمبادئ حقوق الانسان وتدعم الأمم المتحدة الديمقراطية من خلال تعزيز حقوق الإنسان والتنمية والسلام والأمن، بذلت الأمم المتحدة الجهود لدعم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم أكثر من أي منظمة عالمية أخرى، وتعزز الأمم المتحدة الحكم الرشيد، وتراقب الانتخابات، وتدعم المجتمع المدني لتقوية المؤسسات الديمقراطية، وتضمن تقرير المصير في البلدان التي انتهى فيها الاستعمار، وتساعد في صياغة دساتير جديدة في الدول الخارجة من الصراع.

حيث تمتد الديمقراطية الى فجر الاسلام، واكدت النصوص الدينية الى قيمة الانسان تأكيذا صريحا فهذا الانسان استخلفه الله على الارض بقوله تعالى " اني جاعل في الارض خليفة"، وصرح بتكريمه " ولقد كرمنا بني ادم"، فمن الحقوق الاساسية له ان يستمتع بالحياة في حدود ما احل الله له، واكد الاسلام مبدأ وحدة الاصل والمساواة في هذه الناحية يتجه الاسلام اتجاها على العنصرية، فالبشر جميعا ينتمون الى اب واحد، بتأكيد قوله تعالى " يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى".

انواع الديمقراطية

١- الديمقراطية غير المباشرة: يعد هذا النوع من الديمقراطية بأن يكون هنالك برلمان يمارس السلطة التشريعية نيابة عن الشعب، ولكن يحتفظ الشعب لنفسه بحق ممارسة السلطة بطرق وضمن حدود ينص عليها الدستور، ومن هذه الطرق:.

أ- حق الاعتراض الشعبي: اكد الدستور على جواز اعتراض الشعب خلال مدة معينة على قانون يكون قد اقره البرلمان، وفي هذه الحالة يتعين اجراء استفتاء شعبي على القانون فإذا انتهى الاستفتاء الى رفضه سقط وزال نهائياً.

ب- حق الاقتراع الشعبي: حيث يجوز هنا للشعب بطريقة محددة ان يقدم اقتراحات بقوانين للبرلمان فيكون ملزماً بمناقشتها، ويمكن ان يكون الاقتراع في شكل فكرة عامة للقانون، او في شكل مشروع قانون مفصل.

ت- الاستفتاء الشعبي: هذا يكون سواء بناء على طلب البرلمان او على طلب الشعب نفسة او على طلب رئيس الدولة حقه وفق ما اكدته حقوق الانسان، وتعتبر الاكثر انتشاراً في الدساتير الحديثة.

٢- الديمقراطية مباشرة: تعتبر كل الانظمة الديمقراطية على اساس فكري واحد، هو ان السلطة ترجع الى الشعب، ويعتبر صاحب السيادة الحقيقية، لأنها مبدأ السيادة الشعبية بصورة عامة.

وهي تدل على ان الشعب باعتباره صاحب السيادة الكاملة، التي يجب ان تمارس من قبله بجميع سلطات الدولة، تشريعية تنفيذية قضائية، و المبدأ ان السيادة لا تقبل ان ينيبها الشعب أو يفوضها الى مندوبين ففي هذا النوع لا توجد برلمانات و يجوز ان توجد لان سلطة التشريع يجب ان تمارس من قبل الشعب نفسه، توجد عدة اسباب تدل على عدم الاخذ بها منها:

أ- ان عملية التشريع تحتاج الى معرفة فنية.

ب- ان الشعب في اي دولة يتكون من عدد مستحيل جمعة في مكان واحد.

ت- اجتماع الاعداد الكبيرة لمناقشة تشريع معين يترتب عليه عمليا عدم مناقشة جدية لذلك لجأت الى نظام الديمقراطية النيابية.

٣- الديمقراطية النيابية: يدل هذا المفهوم على ان الشعب هو صاحب السيادة لا يقوم بنفسة بممارسة السلطة التشريعية وانما يعهد بها الى نواب عنه ينتخبهم لمدة معينة، وينيبهم عنه في ممارسة هذه السلطة باسمه، يعتبر البرلمان في الديمقراطية النيابية هو الممثل للسيادة الشعبية وهو الذي يعبر عن ارادة الشعب ، من خلال ما يتم اصداره من تشريعات او قوانين،

٤- ديمقراطية موجهة: هو من التعابير التي اطلقها رئيس جمهورية اندونيسيا السابق للدلالة على ان ممارسة الديمقراطية الغربية لا تلائم شعوب العالم الثالث، وهذا يدل بالتحديد على تقييد حركة تشكيل الاحزاب واصدار الصحف والمزيد من سيطرة القيادات المركزية للدولة على الحياة السياسية ومجالس النواب.

خصائص النظام الديمقراطي

١- وجود دستور يضع القواعد الاساسية لنظام الحكم في الدولة، وكيفية تشكيل السلطات العامة)

تشريعية، تنفيذية، قضائية) والعلاقات فيما بينها وبصورة خاصة بين السلطتين التشريعية

والتنفيذية، والمقومات الأساسية للمجتمع وحقوق الأفراد وضماناتهم وتعتبر القواعد التي يقرها الدستور أسمى القواعد القانونية.

٢- سيادة القانون، نقصد به جميع القواعد القانونية يا كان مصدرها، فالقاعدة القانونية متى وجدت خضع لها الجميع، لا فرق في ذلك بين حاكم ومحكوم، كبير او صغير، فالمجلس المنتخب لا يجوز له ان يخالف الدستور والسلطة التنفيذية عليها ان تحترم الدستور وقوانين الدولة.

٣- حرية التعبير وابداء الرأي، تدخل ضمن الحريات الاجتماعية الأساسية العامة، وحرية اصدار الصحف، وعدم جواز الغائها او وقف اصدارها الا بحكمة قضائي وعدم اخضاع ما تنشره لأي رقابة من جهة ادارية.

٤- حرية تكوين الاحزاب السياسية، يعتبر الحزب تنظيم رسمي هدفه الظفر بالسلطة، وذلك على خلاف جماعة المصلحة وجماعة الضغط التي تستهدف التأثير في القرار السياسي من دون ان تستهدف الوصول الى السلطة وتحمل مسؤولية مباشرة الحكم.

٥- استقلال السلطة القضائية، كما تمت الاشارة اليها سابقاً لاكثر من مرة.

خصائص الديمقراطية

١- الديمقراطية التقليدية: تتميز الديمقراطية التقليدية بانها مذهب سياسي و يقوم على اعتبار الشعب مصدر السيادة وصاحب السلطة الحقيقية التي يمارسها بالطريقة التي تناسبه وتحقق الحرية و المساواة وتختلف عن غيرها من الديمقراطيات الحديثة سواء الماركسية او الديمقراطية وان تحقيق المساواة الاجتماعية بين الافراد قبل تحقيق الحرية والمساواة.

٢- الديمقراطية التقليدية تقدر الفرد: ممكن تسميتها بالمذهب الفردي لأنها كانت تتوافق مع تلك المذاهب على تقديس الفرد باعتباره اساس كل نظام اجتماعي سياسي والسلطة هي اداء لخدمة الفرد وتحقيق مصلحته وضمان حرياته.

٣- الديمقراطية تقرر المساواة: تقوم على تقدير المساواة بين الافراد والمقصودة هنا المساواة القانونية لا المساواة الحقيقية، وان المساواة التقليدية تهدف الى ادارة شؤون الحكم بغض عن الدين او الجنس او اللغة.

٤- الديمقراطية تهدف الى تقرير الحقوق والحريات العامة: تختص بمحاربة استبداد الملوك والحكام في اوربا والحد من السلطة المطلقة وتقرير الحقوق والحريات والشخصية للأفراد ومنع

الحكام من الاعتداء عليها او انتهاكها، وابقاء الوظائف في ظل مفهوم الديمقراطية التقليدية محصورة في الحفاظ على الامن الداخلي وتأمين الدفاع عن الدولة وحل النزاعات بين الافراد.

مميزات الديمقراطية

- ١- ان الديمقراطية المنشودة هي الديمقراطية الراشدة التي تضمن اسناد السلطة للشعب الحقيقي وليس الصوري والتي تكفل مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات.
- ٢- ان ما نم نسبة الى مبدأ سيادة الامة هو الوجه الاخر للديمقراطية لم يكن سببه ذلك المبدأ بما تم حمله من معاني المشاركة الشعبية و محاربة الحكم المطلق وانما كان سببه اخاق المذهب الفردي في توفير الحماية العدالة الاجتماعية للأفراد.
- ٣- تمارس الديمقراطية بشكل مباشر او غير مباشر وفي كل الاحوال يكون الشعب مشاركاً للحكومة بشكل او بأخر ويؤثر عن طريق الرأي العام.
- ٤- ان اساليب ممارسة الديمقراطية غير محددة، وبالتالي يمكن ان تبني انظمة مختلفة يمكن من خلالها انتقاء الكفاءات القادرة على تحمل المسؤولية التي يفوضها لها الشعب بعد انتشار التعليم وايضاً تقدم التكنولوجيا فتجعلها حقيقة وليس خيال.
- ٥- بعض البلدان تحترم فيها الاقلية كما تحترم الاكثرية فيخصص للأقلية او المعارضة المكانة التي تمكنها من اعتبارها شريكاً في رسم السياسة العامة.
- ٦- ان الديمقراطية كمذهب و كنظام تبقى اكثر النظم تحقيقاً للعدالة الانسانية و الاقرب للعقل و المنطق.

شروط نجاح الديمقراطية

- ١- رفع المستوى الثقافي لدى افراد الشعب: يأتي من خلال التعليم والبناء الصحيح للإنسان دون كليف اي من الافراد الشعب برسوم او مصاريف تقعه عن التمتع بهذا الحق.
- ٢- خلق روح المواطنة الصالحة لدى الفرد، اي تنمية شعوره بضرورة احترام القوانين ونبذ الخارجين عليه مهما كانت صفتهم.
- ٣- الدقة في اختيار الاساليب التربوية، حيث انه يجب مراعاة الظروف الاجتماعية او التاريخية والاقليمية للمجتمعات لضمان الانسجام المستمر بين افراد الشعب.

- ٤- تعميق الاعتقاد بأسس ومبادئ الديمقراطية، كانت تضمن الاحترام والتقدير لكل كائن بشري مهما كانت طاقته و مؤهلاته.
- ٥- العمل على تقارب المستوى الاقتصادي بين الافراد ومراعاة الافراد ومراعاة البعد الاجتماعي بينهم قدر الامكان.
- ٦- احترام مبدأ تكافؤ الفرص وتوفير الجو المناسب للتنافس الشريف البعيد عن كل وسائل الكذب والنفاق والتحايل، وتطوير النظام الانتخابي بشكل دائم يتناسب مع مستوى افراد الشعب.
- ٧- ضرورة اطلاع الشعب على كافة المعلومات الصحيحة الواضحة عن شؤون الدولة الداخلية والخارجية.
- ٨- تقوية وسائل الرقابة المتبادلة بين السلطات الثلاث لأنه لا يحد من السلطة الا السلطة.
- ٩- مراعاة ظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عند اختيار النظم الدستورية والنيابية والسياسية التي تحدد علاقات السلطات ببعض من جهة والافراد من جهة اخرى.

نقد الديمقراطية

- ١- ان الديمقراطية هي الوجه الاخر للسيادة الشعبية التي تعرضت لمجموعة من الانتقادات منها :
- أ- فكرة السيادة الشعبية فكرة غير ثابتة وغير قابلة للأثبات لان ما قامت عليه هذه الفكرة مجرد افتراض و وصف الفكر السياسي.
- ب- السيادة الشعبية غير مقيدة لأنها لا تتطلب من حيث المبدأ الاخذ بنظام الاستفتاء العام.
- ت- السيادة الشعبية التي ترتبط بالامة كوحدة واحدة لا تقبل التجزئة والتي تمثلها الارادة العامة وقد تميل الى الاستبداد المشروع عن طريق الاقلية المنتخبة في البرلمان الذي يطلق عليها (الاستبداد البرلماني).
- ٢- الديمقراطية ليست حكم الشعب كله، انها تعبر كنظام للحكم فهي ليست ممارسة الشعب للسلطة كما يدعي انصارها وانما حكم الاقلية المنتخبة، ومن يقول بان الديمقراطية ما هي الا حكومة الشعب بواسطة اغلبية الشعب فهو ليس الا سراياً خداعاً.
- ٣- الديمقراطية لا تحترم الاقلية، حيث ان التسليم بان الديمقراطية هي حكم الاغلبية فان هذه الاغلبية هي التي سوف تباشر الحكم المطلق دون اي اعتبار للأقلية ووجهات نظرها.

٤- الديمقراطية تعد ضمن وحدة الدولة، فأنها تقوم على التناقض الحزبي وتعدد الاحزاب، وهذا التنافس يتضمن اختلافات واسعة بين تنظيمات سياسية واقتصادية و اجتماعية فقد تؤدي الى مجابهات تعرقل مسير الدولة وتفتت وحدتها.

٥- الديمقراطية عاجزة عن مواجهة الازمات، حيث ينسب الى الديمقراطية بأنها عاجزة عن مواجهة الازمات والكوارث والمشاكل الصعبة ويتطلب وجود حاكم حازم وقوي ليتمكن من المحافظة على كيان الامة ويرعى مصالحها بقرار فردي سريع.

٦- الديمقراطية خطرة جداً، يقال ان الديمقراطية خطرة جداً لكونها تضع طلاء من ذهب على القيود، اي يقيدها الناس فتجعلهم اقل ميولاً الى التمرد والثورة ضد قيود وظلم النظام القائم.